المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

م. د. رحيم حسوني زياره سلطان
جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الملخص

عانى الاقتصاد العراقي، ولا يزال، من مشاكل ومصاعب كثيرة، منها ازمة المشتقات النفطية الرئيسة التي ظهرت بوادرها الاولى عام 2004 وكان ابرز سماتها، عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة الاستهلاك المحلي المتزايد. وقد ألفت هذه الازمة بظلالها على نمو عجلة الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى معيشة المواطن بشكل خاص لذلك، شكلت هذه الازمة، محك وتحدي حقيقي لقدرة الجهاز الحكومي على ادارة هذه الازمة والسيطرة عليها والحد من آثارها الضارة، والتي ما أن تختفي نسبياً ، في منطقة أو قطاع ما ، حتى تبدأ بالظهور في منطقة اخرى ، أو قطاع آخر، نظراً لتعدد وتشابك اسباب الازمة، وعجز الحلول غير المدروسة عن تدارك نتائجها السليبة.

Petroleum Derivatives in Iraq The phenomenon of Renewable or Passing crisis

ABSTRACT

Iraq economy suffered, nor , still many difficulties and problems , including oil derivatives crisis that emerged in 2004 and was the most prominent features of the inability of local production to meet the needs of the increasing growth of consumption, the crisis has cast a shadow on the growth of national in general, and citizen living in particular. Therefore, the real test of crisis and challenge to the capacity of government agencies to manage the crisis and control and reduce its harmful effects, which disappear in a region or sector, even begin to appear in another, given the multiplicity and complexity of third-party solution for remedying the negative consequences of deliberate.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 18
العدد 67
الصفحات 226- 245

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

المقدمة

يعد تكرير المنتجات النفطية من الصناعات التحويلية المهمة، والتي لها القدرة على تحويل النفط الخام إلى مشتقاته المتعددة لتكون مصدراً للاستهلاك النهائي الصناعي والتجاري والمنزلي . وتتمتع هذه الصناعة بارتباطات امامية وخلفية واسعة وكبيرة ، مما يؤدي إلى رفع القيمة المضافة لقيمة النفط الخام والاكتفاء الذاتي من هذه المنتجات . وامكانية الحصول على العملة الاجنبية من خلال تصدير الفائض الى الخارج . وللمشتقات
النفطية ارتباط وثيق بمعيشة المواطن وعجلة نمو الاقتصاد الوطني . لذلك شكلت ازمة المشتقات النفطية في العراق محك حقيقي وكبير لقدرة الحكومات المتعاقبة على الحد من هذه الازمة والسيطرة عليها . والتي ما ان تختفي نسبياً في منطقة ما ، او في محافظة ما ، حتى تظهر في منطقة اخرى أو محافظة اخرى ، وذلك لتعدد اسباب الازمة وتشابكها.

مشكلة البحث

بروز حالة اختلال للعلاقة بين الانتاج المحلي من المشتقات النفطية والاستهلاك المحلي بعد عام 2005 مما ولد ازمة متعددة الجوانب والوجوه بتعدد اسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فرضية البحث

إن شحة المشتقات النفطية وتكرارها وتعقد اسبابها جعل الحكومة غير قادرة على السيطرة والقضاء عليها كلياً.

هدف البحث

القيام بدراسة تحليلية لواقع ازمة المشتقات النفطية للمدة (2000-2010) والاستشراف المستقبلي لتلك الازمة . مع عرض جوانب الازمة المتعددة الجوانب والوجوه ، وامكانية وضع الحلول لها ، ليبقى الـ عراق مُصدراً لهذه المنتجات وليس مستوردا لها ، كما هو الحال الان.

للوصول إلى هدف البحث تم تقسيمه إلى خمسة مباحث اساسية ، ركز المبحث الاول على (اجمالي انتاج المشتقات النفطية الرئيسة) ، في حين تناول المبحث الثاني (تطور الاستهلاك المحلي لتلك المنتجات). وتطرق المبحث الثالث إلى الفائض والعجز في تلك المنتجات) . أما المبحث الرابع فقد خصص لسياسة تسعير المشتقات النفطية ، في حين تضمن المبحث الخامس (العوامل الرئيسية لبروز الازمة وطرق المعالجة وآفاق المستقبل) . واختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

المبحث الأول / اجمالي انتاج المشتقات النفطية الأساسية في العراق

يوجد في العراق (12) مصفى (باستثناء اقليم كوردستان) بطاقة تكريرية تصل إلى (660) الف ب/اي عام 2009 و (710) الف ب/اي عام 2010 . اكبر المصافي مصفى بيجي بطاقة انتاجية تصميمية (310) الف ب/اي ، ومصفى البصرة (150) الف ب/اي ، ومصفى الدورة (110) الف ب/اي . وتم انشاء مصافي جديدة ذات سعات انتاجية صغيرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 في كل من كربلاء والبصرة والديوانية والسليمانية واربيل . وتبلغ حصة مصافي الشمال نسبة (50,7%) من اجمالي الطاقات التصميمية و (28,2%) لمصافي الجنوب ، و (21%) لمصافي الوسط . كما مبين ذلك في جدول (1).

أما الطاقات الانتاجية الفعلية إلى الطاقات التصميمية فقد بلغت نسبة (89,7%) عام 2000 ، انخفضت بنسبة (30,4%) لتصل إلى (57,5%) عام 2004 ، ثم إلى (44,3%) عام 2007 . وبعد الاستقرار الامني النسبي ارتفعت تلك الطاقات إلى (69%) و (72%) عامي 2009 و 2010 على التوالي للمنتجات الرئيسية الاربعة فقط .

أي أن هناك طاقات معطلة في تلك المصافي بلغت (203,4) و (197) الف ب/اي (كما هو واضح في جدول(2) . وعند مقارنة طاقات مصافي التكرير القائمة مع الطاقات الفعلية للمصافي العراقية لعام 2009 مثلاً نجدها في العراق (53,8%) أما في بعض الدول العربية فقد وصلت إلى (76%) في السعودية و (66%) في مصر و (100%) في الكويت[1] لجميع منتجات برميل النفط الخام.

جدول (1) طاقات التصفية للمصافي العراقية 2009 و 2010 (الكمية ألف ب/اي)

موقع المصافي	المدينة	الطاقات الإنتاجية التصميمية عام 2009	الطاقات التصميمية لنهاية عام 2010
مصافي الوسط	الدورة النجف السماوة	110 10 10	110 20 20
مصافي الجنوب	البصرة الناصرية ميسان المفتية / بصرة	150 10 10 10	150 20 20 10
مصافي الشمال	كركوك بيجي حديثة القيارة الكسك	10 310 10 10 10	10 310 20 10 10
المجموع		660	710

المصدر :

1. Iraq Energy data, statisties and Analysis-oil, gas , Electricity, coal, http :// www.eia.gov,10/1/2011.
2. http :// www.rice.edu/publications / jaffa.baf معهد جيمس بيكر لدراسة الطاقة.

جدول (2)

نسب الطاقات الفعلية إلى الطاقات التصميمية للمصافي العراقية (2000-2010)

السنة	النسبة
2000	89,7
2001	87,5
2002	88,5
2003	55,9
2004	57,5
2005	50,7
2006	47,3
2007	44,3
2008	59,0
2009	69,0
2010	72,0

المصدر : الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على المصادر التالية

1. وزارة النفط ، الدائرة الاقتصادية ، شعبة البحوث ، 2009
2. OPEC, Annal Statistical Bulletin, 2010/2011, p.42.

ان انخفاض الطاقات الانتاجية الفعلية يجبر الحكومة المركزية إلى استيراد نحو (200) الف ب/ي من المنتجات الرئيسية منذ عام 2005 بتكلفة تصل إلى (200-250) مليون دولار شهرياً[2] . ناهيك عما تتكبده الحكومة من نفقات اضافية بدعم اسعار المنتجات النفطية في السوق المحلية . رغم أن هذا الدعم في حالة تناقص مستمر وملحوظ . حيث تضمنت الموازنة العامة للدولة لعام 2007 وضع مبلغ (300) مليون دولار شهرياً لاستيراد تلك المنتجات[3].

أن انتاج المشتقات النفطية في العراق قبل عام 2003 ، وبالرغم مما تعرضت له الصناعة النفطية من اضرار لحقت بمنشاتها النفطية اثناء عقد الثمانينيات وعقد التسعينيات من القرن الماضي وما لحق بالعراق من عقوبات دولية ، وتوقف الاستثمارات في تلك الصناعة مما أدى إلى اندثار فني لمنشآت ومعدات تلك الصناعة وعدم مواكبتها للتقدم التكنولوجي ، استطاع العراق سد احتياجات السوق المحلية وتصدير البعض إلى الخارج من تلك المشتقات النفطية الاساسية . فقد بلغ انتاج تلك المنتجات (443) الف ب/ي عام 2000 متجاوزاً الاستهلاك المحلي بـ(32) الف ب/ي .

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

وارتفع الانتاج بنسبة (14,5%) ليصل إلى (518) الف ب/ي عام 2002 ، في حين تزايد الاستهلاك بنسبة (13,8) وبفائض مقداره (41) الف ب/ي (كما موضح في جدول(3) ولم يعاني العراق في تلك الحقبة من ازمة حادة في المشتقات النفطية لاسباب كثيرة منها ارتفاع نسبة الطاقات الانتاجية الفعلية إلى الطاقات التصميمية إلى (88,5%) عام 2002 والسياسة التجارية المحافظة التي كان العراق يتبعها للحد من المستوردات ولاسيما في قطاع النقل والمواصلات وشهدت مستودعات الخزن والنقل والتوزيع تحسناً جيداً ورقابة فعالة إضافة إلى زيادة انتاج تلك المنتجات بكميات تتجاوز الاستهلاك المحلي.

جدول (3)
إجمالي إنتاج واستهلاك المنتجات النفطية الرئيسية في العراق
للمدة (2000-2010) (الكمية ألف ب/ي)

السنة	الإنتاج	الاستهلاك المحلي	الفائض أو العجز
2000	442,8	411	31,8
2001	531,9	490,9	41,0
2002	518,9	477,3	40,9
2003	463,8	415,5	47,9
2004	491	504	13(-)
2005	477,4	536,9	59,5(-)
2006	484,2	516,3	32,1(-)
2007	480,8	490,0	9,2(-)
2008	453,2	497,1	43,9(-)
2009	456,6	533,9	77,3(-)
2010	513,2	565,6	52,4 (-)

المصدر : الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على :-

- OPEC, Annual statistical Bulletin, 2006.
- OPEC, Annual statistical Bulletin, 2011, p40-44.

ولكن بعد الاحتلال الامريكي للعراق تعرضت المنشآت النفطية لعمليات نهب وسلب وحرق سببت أضراراً لتلك المنشآت بدأ العجز المزمن في انتاج المشتقات النفطية عام 2004 بحيث لم يعد الإنتاج يجاري الطلب المحلي المتزايد ، والذي بلغ عام 2005 (537) الف ب/ي ، أي ارتفع بنسبة 29% عن عام 2003 بسبب السياسة التجارية المرنة جداً التي اتخذتها الحكومة المركزية ، مما أدى إلى دخول مئات الآلاف من السيارات ، ودون ضوابط محدودة ، بحيث ارتفع عدد السيارات المستوردة خلال عامي 2004 / 2005 من (1,1) مليون إلى (2,1) مليون سيارة[4]. أي بزيادة مقدارها مليون سيارة ، واستمر تدفق تلك السيارات بعد ذلك ، ولكن بضوابط محددة . إضافة إلى استعمال المولدات الكهربائية لتجهيز المساكن بالطاقة الكهربائية .

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟

"الواقع وآفاق المستقبل"

ويقابل ذلك إنخفاض الكميات المنتجة في المصافي بنسبة (5,2%) عام 2005 مقارنة بعام 2004، رغم أن المنتج فعلاً عام 2004 يمثل نسبة (58%) من الطاقة التصميمية .

ويرجع هذا الانخفاض في العرض إلى ما يلي[5] :

1- انخفاض معدلات تجهيز النفط الخام إلى المصافي نتيجة تخريب الانابيب الناقلة.
2- كثرة التوقفات بسبب انقطاع التيار الكهربائي أو تجهيز غاز الوقود أو توقفات لاسباب امنية أو فنية.
3- اعمال الصيانة غير المخطط لها بسبب قلة المواد الاحتياطية والخبرات البشرية.
4- تقادم الوحدات العاملة وانتهاء عمرها التشغيلي منذ مدة مع الاهمال المتراكم لاعمال الصيانة ، واعتماد طرق قديمة تعود في الاغلب إلى ثلاث عقود أو أكثر مضت.
5- ان انتاج كميات ضخمة من النفط الاسود في المصافي ، والذي من المفترض أن يتم استخدام كميات كبيرة منه لتشغيل محطات الكهرباء التي لا تستخدم ثلث الكمية ، بسبب الظروف التشغيلية السيئة في المحطات مما يسبب مشاكل لدى المصافي في تصريفه أو بيعه (بسبب عزوف المشترين لظروف أمنية وصعوبة نقله) ، مما يؤدي إلى مشاكل في المصافي لعدم استيعاب الخزانات لتلك الكميات ، وبالتالي تضطر لحقنه في جوف الارض مما يؤدي _ فضلاً عن خسائر عدم تصريفه _ إلى تلوث الآبار كما حصل في كركوك خاصة ، ورفع لزوجة النفط الخام المستخرج ومشاكل بيئية ، لان معظم المصافي لا يحتوي على وحدات تحسين ا لبنزين ويكون انتاجها من الوقود الثقيل عالياً.
6- ظاهرة تهريب المنتجات النفطية إلى دوا الجوار لانخفاض اسعارها مقارنة باسعار تلك الدول . مما دعى الحكومة إلى زيادة اسعار تلك المنتجات إلى اكثر من عشر اضعاف سعرها الحالي في كانون الاول 2005 للحد من هذه الظاهرة اضافة الى توصيات صندوق النقد الدولي بهذا الصدد.

لذلك نرى انعدام التوازن بين انتاج النفط الخام اليومي الذي يبلغ معدله اليومي اكثر من (2) مليون ب/ي وبين الكميات المكررة التي لاتتجاوز نسبتها عن (10%) ، بل أن هذه النسبة انخفضت إلى 6,6% عام 2006[6] بسبب تردي الصناعة التحويلية . وهذا الانتاج اليومي لا يتناسب مع ضخامة الاحتياطي النفطي الثابت البالغ 143,1 مليار برميل واحتياطي محتمل (500) مليار برميل[7]. وهذا يعكس التخلف الصناعي العام في البلاد ، وعدم وجود روابط امامية وخلفية مع قطاع الصناعة النفطية . وايضا ضعف تطور الصناعة التحويلية ، وهذا يعلل استمرار التخلف الاقتصادي ، والتطور غير المتوازن في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

كما أن كمية المشتقات النفطية ونوعيتها التي صدرها العراق ، مهما كانت طبيعتها ، لا تتناسب ايضا مع ضخامة الاحتياطي وتدني الانتاج اليومي . فقد اقتصرت صادرات العراق على النفط الاسود فقط بكمية مقدارها (3,1) مليون طن بقيمة اجمالية نحو (1,3) مليار دولار عام 2008[8].

واذا قارنا اجمالي انتاج السعودية من المشتقات النفطية لنراه يعادل أكثر من ثلاث اضعاف ونصف انتاج العراق، وتجاوزت ايران بثلاث اضعاف ، فيما انتجت الكويت اكثر من مرة ونصف المرة انتاج العراق لعام 2010 . وان كل من السعودية والكويت والامارات يظهر الفائض في انتاجهم، بينما يعاني العراق وايران من عجز في انتاج هذه المنتجات ولو بصورة متفاوتة، بسبب ظروفهما السياسية والاقتصادية والامنية كما هو واضح في الجدول (4).

جدول (4)
إجمالي الإنتاج والاستهلاك للمشتقات النفطية
خلال عام 2010 في الدول الخليجية ، (الكمية ألف ب/ي)

الدولة	الإنتاج	الاستهلاك	الفائض أو العجز
السعودية	الإجمالي 1914,0	1435,7	478,3
	بنزين 375,6	414,7	39,1(-)
	نفط ابيض 168,2	63,7	104,5
ايران	الإجمالي 1743,3	1775,0	31,7 (-)
	بنزين 346,3	399,6	53,3 (-)
	نفط ابيض 130,2	158,3	28,1 (-)
الكويت	الإجمالي 979,4	260,4	719
	بنزين 54,9	62,9	8,0(-)
	نفط ابيض 182,6	17,7	164,9
الإمارات	الإجمالي 355,4	238,2	117,2
	بنزين 43,1	93,1	50,0 (-)
	نفط ابيض 101,7	4,6	97,1
العراق	الإجمالي 513,2	565,6	52,4(-)
	بنزين 71,8	115,2	34,4(-)
	نفط ابيض 51,5	52,2	0,7(-)

Source : Annual statistical Bulletin, 2010 /2011, P40-44.

المبحث الثاني / تطور الاستهلاك المحلي من المنتجات النفطية الرئيسية

اتسم استهلاك المنتجات النفطية في العراق بالنمو المطرد خلال سنوات تطوره . فقد بلغ إجمالي الاستهلاك (411) الف ب/ي عام 2000 ارتفع بنسبة (16%) ليبلغ (477,3) عام 2002 مما يعكس بعض مظاهر التقدم الاقتصادي الذي شهده العراق فأدى إلى زيادة الطلب على هذه المنتجات.

أما بعد الاحتلال الأمريكي فقد انخفض استهلاك المنتجات النفطية بنسبة (13%) ليصل إلى (415,5) عام 2003 . وشهدت السنوات اللاحقة تزايداً في الطلب المحلي بسبب ارتفاع المستوى المعاشي للمواطنين ليبلغ ذروته (537) ألف ب/ي عام 2005 . ثم الانخفاض التدريجي له بسبب ارتفاع اسعار الوقود وشحتها لتبلغ (490) الف ب/ي عام 2007 ومع الاستقرار الامني النسبي وارتفاع مستويات المعيشة ارتفع من جديد ليبلغ قمته (565,6) الف ب/ي عام 2010 ، كما هو واضح في جدول (4).

أما الاهمية النسبية لاستهلاك المنتجات النفطية كما هو واضح في الجدول (5) حيث يلاحظ :

1- يحتل البنزين المرتبة الاولى بين قائمة المنتجات النفطية الرئيسية المستهلكة في العراق أثناء المدة (2000-2010) إذ بلغت نسبة استهلاكه (30,7%) من اجمالي المنتجات المستهلكة في عام 2000، وقفزت نسبة استهلاكه إلى (35,6%) عام 2005 والى 38% عام 2010 بالتزامن مع سياسة الباب المفتوح التي طبقتها الحكومة المركزية، والحاجة إلى البنزين للمولدات البيتية اضافة الى أن المواطنين يستهلكون البنزين في فصل الصيف اكثر من استهلاكه في الشتاء لذا كان من واجب وزارة النفط توفير كميات اضافية وخزنها لموسم الذروة لذلك كان الطلب على البنزين (4820) الف م^3 عام 2002 ازداد بمقدار (1859) ليصل إلى (6679) الف م^3 عام 2005، وإلى (6685) الف م^3 عام 2010. أن الزيادات المستمرة في استهلاك البنزين، تلقي بظلالها على قطاع النقل وحركة المواطنين اضافة إلى تأثيرها على مجمل حركة الاقتصاد الوطني . وعموماً كلما تطور البلد ، كلما احتاج إلى كهرباء اكثر وإلى منتجات نفطية خفيفة اكثر.

جدول (5) نسب نمو استهلاك المنتجات النفطية الرئيسية في العراق
أثناء المدة (2000-2010)

السنة	بنزين	نفط أبيض	زيت الوقود (نفط اسود)	زيت الغاز
2000	30.7	18.2	25.7	25.4
2001	29.7	15.8	27.4	27.1
2002	28.2	17.5	27.0	30.3
2003	30.9	17.4	23.4	28.3
2004	33.9	14.9	19.2	31.9
2005	35.6	11.6	21.8	31.0
2006	34.2	12.0	27.1	26.7
2007	31.8	12.5	29.5	26.2
2008	33.1	13.7	26.8	26.4
2009	34.5	16.2	20.5	28.8
2010	38.1	14.7	19.4	27.8

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : وزارة النفط ، دائرة الدراسات ، الشعبة الفنية ، 2009 ، 2010.

2- يحتل زيت الغاز (الكاز اويل) المرتبة الثانية من حيث الاهمية النسبية بعد البنزين . حيث بلغت نسبة استهلاكه (27,8%) عام 2010 بعد أن كانت (25,4%) عام 2000 . ويرجع ذلك، للزيادة المطردة في تطور قطاع النقل الخاص ، والمواصلات العامة ، وقد استعمل بصورة رئيسية لسيارات الحمل الكبيرة والمتوسطة والموالدات الكبيرة المنتشرة في انحاء البلاد.

3- في حين احتل استهلاك النفط الاسود (زيت الوقود) المرتبة الثالثة . وهذا يعني انخفاض الاهمية النسبية لاستهلاكة مقارنة مع استهلاك البنزين وزيت الغاز . حيث بلغت نسبة استهلاكه (25,7%) عام 2000 انخفضت إلى (19,4%) عام 2010 بسبب عزوف استخدامه كمصدر للطاقة المستخدمة في عمليات استخراج النفط وتشغيل المعامل ومحارق معامل الاسمنت والطابوق بانواعه والجص والسكك الحديد وصناعة البلاط والحجر . وغيرها من فروع الصناعة الكيماوية المتصلة بسوق تصريف هذا المنتج ، الذي ينافسه الغاز السائل والاسهل استعمالاً وتخزينا والاعظم طاقة ، وصديق للبيئة نوعما.

4- احتل النفط الابيض المرتبة الاخيرة في سلم استهلاك المنتجات النفطية ووصل استهلاكه عام 2010 إلى نسبة (14,7%) بعد أن كانت نسبته (18,2%) عام 2000 وذلك لاستعماله الموسمي في الشتاء ، وارتفاع اسعار الغاز السائل البديل في التدفئة.

5- أما الغاز السائل ، فقد تأثرت المنشآت التي كانت تقوم بانتاجه بعمليات السلب والنهب والتخريب والحروب فقبل الاحتلال الامريكي للعراق كان هناك فائض مقداره (850) الف طن عام 2002 ، اصبح عجزاً كبيراً مقداره (729) الف طن عام 2005 ثم انخفض قليلا ليصل إلى (472) الف طن عام 2010 ويسد هذا العجز عن طريق الاستيراد كما هو واضح في الجدول (7).

المبحث الثالث/ تطور الفائض والعجز من المشتقات النفطية

تميزت سنوات ما قبل عام 2003 بوجود فائض اجمالي في المنتجات النفطية بلغ اقصاه (41) الف ب/ي عام 2002 ، متزامناً بزيادة الانتاج بنسبة (17%) والاستهلاك المحلي بنسبة (16%) بين عامي 2000 و 2002.

أما بعد عام 2003 وبالذات عام 2004 بدأت شحة المنتجات النفطية تظهر إلى حيز الوجود باختلال العلاقة بين العرض والطلب ، وليصل العجز إلى (13) الف ب/ي عام 2004 ولكن شدة الازمة وحدتها كانت عام 2005 عندما انخفض الانتاج من (491) الف ب/ي إلى (477) الف ب/ي عام 2005 مقارنة بالعام الذي سبقه . في حين ازداد الاستهلاك من (504) إلى (537) الف ب/ي بعجز اجمالي مقداره (59,5) الف ب/ي كما مبين في جدول (3) وتعود اسباب عدم مجارات الانتاج المحلي للاستهلاك المحلي لعدة عوامل هي:-

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

1- ان المصافي العراقية هي مصافي ذات تكنولوجيا قديمة وبعضها مندثر فنياً ، وبالتالي لا تحتوي معظمها على وحدات تكسير ، مما يجعل نسبة الوقود الثقيل المنتج عالية.
2- فقدان الامن والاستقرار في البلاد.
3- قلة الايدي العاملة الفنية الماهرة والكفوءه وهروب بعضها خارج العراق.
4- الفساد الاداري والمالي المستشري في مرافق البلاد كافة
5- استمرار ظاهرة تهريب المنتجات النفطية إلى دول الجوار.
6- عدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية المهمة المتعلقة باصلاح وتطوير الوحدات الانتاجية المختلفة واضافة طاقات انتاجية جديدة.[9]

جدول (6) انتاج واستهلاك الفائض والعجز للمشتقات النفطية للمدة (2000 - 2010

المنتجات	وحدة القياس	التفاصيل	20000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	نسبة التغيير بين 2009 / 2010
البنزين	ألف م3	الإنتاج	4808	5042	5775	3275	3702	3545	3379	2889	3476	3488	4166	19,4
		الاستهلاك	4032	4379	4820	4410	5954	6679	5009	3938	5501	5762	6685	16,0
		الفائض أو العجز	776	663	955	-1135	2252-	3134-	1630-	-1049	2025-	2274-	2519-	-
النفط الأبيض	ألف م3	الإنتاج	3006	2757	2923	2452	2212	1648	1634	1590	2540	2598	3067	18,1
		الاستهلاك	2394	2331	2457	2489	2615	2174	1764	1544	2268	2697	2977	10,4
		الفائض أو العجز	612	426	466	37-	403-	526-	130-	46	272	99-	90	-
زيت الوقود (نفط اسود)	ألف م3	الإنتاج	15702	16586	15154	9931	10589	10672	10332	9652	12154	12235	14002	14,4
		الاستهلاك	3371	4032	4599	3339	3371	4095	3969	3654	4442	3429	3399	0,9
		الفائض أو العجز	12331	12554	10555	6592	7218	6577	6363	5998	7712	8806	10603	-
زيت الغاز (الكاز اويل)	ألف م3	الإنتاج	6971	7444	7370	4186	4528	4024	3697	3396	4790	4900	5314	8,4
		الاستهلاك	3339	4001	5166	4032	5607	5828	3906	3245	4379	4813	4877	1,3
		الفائض أو العجز	3632	3443	2204	154	1079-	1804-	209-	151	411	87	437	-
الغاز السائل	ألف طن	الإنتاج	1879	1859	1874	750	750	706	535	638	951	931	683	26,6-
		الاستهلاك	1397	1425	1024	1239	1024	1435	909	759	1139	1152	1155	0,3
		الفائض أو العجز	482	434	850	489-	274-	729-	374-	121-	1888-	221-	472-	-

المصدر : الجدول من تنظيم الباحث بالاعتماد على :-

1- وزارة النفط ، دائرة الدراسات ، الشعبة الفنية ، 2009
2- وزارة النفط ، الدائرة الاقتصادية ، شعبة البحوث ، 2009 ، ص4.
3- OPEC Annual statiscal Bulletin, 2010/2011, p.40-44.

جدول (6)
نسب نمو استهلاك المنتجات النفطية الرئيسية في العراق
أثناء المدة (2000-2010)

السنة	بنزين	نفط أبيض	زيت الوقود (نفط اسود)	زيت الغاز
2000	30.7	18.2	25.7	25.4
2001	29.7	15.8	27.4	27.1
2002	28.2	17.5	27.0	30.3
2003	30.9	17.4	23.4	28.3
2004	33.9	14.9	19.2	31.9
2005	35.6	11.6	21.8	31.0
2006	34.2	12.0	27.1	26.7
2007	31.8	12.5	29.5	26.2
2008	33.1	13.7	26.8	26.4
2009	34.5	16.2	20.5	28.8
2010	38.1	14.7	19.4	27.8

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على : وزارة النفط ، دائرة الدراسات ، الشعبة الفنية ، 2009 ، 2010.

ونلاحظ أن حدة الازمة قد انخفضت نسبياً مع نهاية عام 2007 ، حيث انخفض الاستهلاك المحلي بنسبة (8,7%) بين عامي (2005 و 2007) لارتفاع اسعار الوقود والاستقرار السياسي والاجتماعي النسبي رافق ذلك ارتفاع الطاقات الانتاجية بنسبة (0,8%) لتصل إلى (481) الف ب/ي عام 2007 بأدنى عجز ممكن (9,2) الف ب/ي.

واستمر الارتفاع التدريجي للاستهلاك المحلي وبنسبة (13,4%) ليصل إلى (566) الف ب/ي بعد تحسن الوضع المعاشي للمواطنين ، وبعجز مقداره (77,3) الف ب/ي عام 2009 . أما على مستوى عرض وطلب المنتجات الرئيسية الاربعة فيمكن توضيحها بالجدول (7) وكما يلي :

يمكن اعتبار سنة 2002 نقطة انطلاق في سلم تطور الانتا ج والاستهلاك للمشتقات النفطية عموماً ، فقد بلغت نسبة التغير السنوي بين عامي (2001-2002) لانتاج البنزين (14,5%) وللنفط الابيض (6%) . في حين كان التغير السنوي لاستهلاك المنتجين (10%) للبنزين و(5,4%) للنفط الابيض ، ويعد ارتفاع الاستهلاك نتيجة لزيادة عدد السكان التي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقل والمواصلات والكهرباء وغيرها التي تعد مستهلكاً مباشرا لتلك المشتقات . وشهدت تلك السنوات فائضاً متفاوتاً في جميع المنتجات.

أما بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 كان هناك نقاط ضعف وانخفاض حاد أتسمت به بعض المنتجات النفطية بين عامي 2002 و 2003 انتاجاً واستهلاكاً ، بحيث بلغت نسبة التغير السنوي لانخفاض انتاج البنزين (43,3%) وللنفط الابيض (9,8%) ، ولزيت الغاز (43,2%) ، ونحو (60%) للغاز السائل . رافق ذلك انخفاض في استهلاك تلك المنتجات ، حيث بلغت نسبة التغير السنوي (8,5%) للبنزين ، (1,3%) للنفط الابيض ، (27,4%) لزيت الوقود ، (22%) لزيت الغاز . في حين ارتفع استهلاك الغاز السائل بنسبة (21%) عما كان عليه عام 2002.

وسجلت منتجات البنزين والنفط الابيض والغاز السائل عجزاً ملحوظاً عام 2003 حيث وصل عجز البنزين إلى (1135) الف متر مكعب ، والنفط الابيض (37) الف متر مكعب ، والغاز السائل (489) الف طن سنويا بعد أن كان (850) الف طن عام 2002 جدول (6) للاسباب التي تم ذكرها سابقاً.

واستمر تزايد العجز السنوي في تلك المنتجات منذ عام 2003 ليصل ذروته عام 2005 ، حيث بلغ عجز البنزين (3134) الف متر مكعب ، النفط الابيض (526) الف متر مكعب ، وزيت الغاز (1804) الف متر مكعب ، والغاز السائل (729) الف طن ، بسبب ارتفاع نسب الكميات المستهلكة ، وعدم مجارات الانتاج المحلي فمثلا ارتفعت نسبة استهلاك البنزين (51,4%) بين عامي 2003 و 2005 في حين ازداد الانتاج بنسبة 8% فقط.

واعتبرت سنة 2007 نقطة انطلاق جديدة ، حيث انتهت الازمة الحادة للمشتقات النفطية ، بانخفاض ملحوظ في الكميات المنتجة والمستهلكة . وبدأ هناك فائض في بعض المنتجات ، وعجز مزمن في منتجي البنزين والغاز السائل . هذه الفجوة بين العرض والطلب تم سد جزء منها عن طريق الاستيراد من الخارج، حيث بلغت قيمة المستوردات (12,5) مليار دولار اثناء المدة (2005-2008) أي ما يعادل اربعة مليارات دولار سنويا[10].

وبعد عام 2007 استطاعت الحكومة الحد نوعا ما من تهريب المنتجات النفطية والاستقرار الامني الذي تعزز اكثر ولاسيما في جنوب العراق ، والقوانين التي تحد من دخول السيارات بانواعها الا بحدود معينة . كل ذلك ساعد في تقليل العجز في المنتجات النفطية.

وواصلت الارتفاعات المستمرة في استهلاك وانتاج المشتقات النفطية حتى وصلت قيمتها (4166) الف متر مكعب لانتاج البنزين و(6685) الف متر مكعب لاستهلاكه ، أي أن نسبة التغير السنوي بين عامي 2009 / 2010 بلغت (19,4%) انتاجاً و(16%) استهلاكاً ، وهذا بريق أمل ، لتفوق الانتاج على الاستهلاك المحلي ، مما يعطي الامل في القضاءعلى الفجوة بين العرض والطلب . كذلك تجاوزت نسبة انتاج النفط الابيض (18%) في حين نسبة تغيرها السنوي للاستهلاك (10,4%) ، وكذلك النفط الاسود وزيت الغاز . لكن تبقى المشكلة في الغاز السائل الذي تراجع انتاجه بنسبة تفوق (26%) فيما ازداد استهلاكه بنسبة (0,3%).

ويرجع ذلك إلى تركيز اهتما م الحكومة فيما نعتقده اكثر اهمية ، واكثر حاجة لنمو الاقتصاد الوطني . وتنفيذ اولوياتها المتعلقة بالخدمات الضرورية.

المبحث الرابع/ سياسة تسعير المشتقات النفطية

ان تسعير المنتجات النفطية يخضع للتدخل الحكومي المباشر من خلال سياسة الدعم الموجه لتلك المنتجات .وان الدعم الحكومي ينطوي على جدل كبير ، ويمتد نطاقه إلى مجالات مختلفة ، حيث أنه يمثل سياسة متطورة تقوم بها الحكومة ، وذلك للتدخل في عمل آلية السوق الحر ، وذلك لتضمن سلعة أو خدمة معينة سعراً (أو كمية) أعلى أو ادنى من السعر (أو الكمية) التي تحددها قوى العرض والطلب في لحظة زمنية معينة . وذلك بحسب الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تنبع من الفلسفة التي تؤمن بها الحكومة[11].

إن سياسة دعم المشتقات النفطية تولد آثارا سلبية على اقتصاد الدولة ، وهي :-

1- غياب سياسة ترشيد استخدام المشتقات النفطية ، ومن ثم زيادة الطلب ، مع محدودية الانتاج المحلي مما يولد فجوة ، تقوم الحكومة بسدها عن طريق الاستيراد.
2- الاسراف في موارد الدولة بدعم تلك المشتقات على حساب الخدمات الاخرى التي يحتاجها المواطنين ولاسيما التعليم والصحة والمجاري والمياه .. وغيرها.
3- تهريب المشتقات النفطية إلى دول الجوار لانخفاض اسعارها مقارنة مع اسعار تلك الدول مما أدى إلى ظهور السوق الموازيةلانخفاض العرض وعدم مواكبته للطلب.
4- غياب الحافز الاقتصادي لدى القطاع الخاص للتصدي لمشكلة النقص التي يعاني منها السوق المحلي في مجال عرض المشتقات النفطية.
5- التوزيع غير العادل للدخل الوطني (حيث الطبقة الغنية نسبياً هي الاكثر استفادة[12])
6- استعادة ثقة العالم بالاقتصاد العراقي من خلال ايفاء العراق بتعهداته الدولية مع صندوق النقد الدولي ، والتي ساعدت على اطفاء جزء كبير من ديون العراق.

لاشك أن نهج دعم المشتقات النفطية ، كما أثبتت تجارب الشعوب المختلفة ، عدم كفاءته في تحقيق المصلحة العامة ، على الرغم من انسانيته ، ونبل منطلقاته . حيث لجأت الكثير من الدول إلى استبدال ذلك النهج بنهج لا يعتمد على التخطيط المركزي الشامل في توزيع موارد الدولة ، بل يعتمد على عمل آلية السوق في تخصيص الموارد[13].

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

ان رفع اسعار المشتقات النفطية ضروري ومطلوب في المرحلة الراهنة ، ويمتلك جدوى اقتصادية . غير أن تداعياته تمتد إلى ترك آثار تضخمية على سائر القطاعات الاقتصادية ، لان المشتقات لها ترابطات امامية وخلفية للاقتصاد وتعد المحرك لنمو الاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة لاسعار المشتقات النفطية في العراق فإنها تتميز بانها اسعار ادارية محددة مركزيا من قبل الحكومة . وبالتالي فإن الحكومة تقدم المنتجات إلى المواطن بسعر دون مستوى التكاليف الحقيقية لتلك المنتجات (أي تتحمل خسارة) ، من أجل تحقيق أهداف اجتماعية منها تخفيف العبء عن كاهل المواطن وتحسين ظروفه المعاشية.

فالنفط الخام يجهز إلى المصافي بسعر (300) دينار للبرميل الواحد (حوالي 21 سنتاً) ، مقارنة بأسعار النفط العالمية الفورية والتي تزيد ، في حينها عن (45) د/ب [1] . وتتراوح الكميات المجهزة للمصافي ما بين (500-550) الف ب/ي . وبموجب سعر النفط للبرميل الواحد المفترض في موازنة عام 2007 ، والبالغ (50) د/ب . فان الايرادات الضائعة تتراوح ما بين (10,038-9,125) مليار دولار سنوي . هذا بالاضافة إلى كلفة استيراد المشتقات النفطية البالغة نحو (2,4) مليار دولار سنوي . فإن مجموع الدعم سيتراوح ما بين (12,438-11,525) مليار دولار سنوياً ، وهذا يشكل عبئاً ثقيلاً على موازنة الدولة . إلا أن فشل هذه االسياسة بات حقيقة واضحة المعالم بعد تدهور الانتاج المحلي ، وعدم مواكبته للاستهلاك المحلي ، مما انعكس سلباً في زيادة نفقات الحكومة من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة لاستيراد تلك المشتقات واعادة بيعها في السوق المحلية باسعار مدعومة.

إن اصلاح اسعار المشتقات النفطية منذ نهاية عام 2005 أضحى متوافقاً مع متطلبات الاصلاح الاقتصادي التي أكد عليها صندوق النقد الدولي ، والتزم بها العراق لعودته للمجال الدولي . وهي تطبيق آليات الاقتصاد الحر ، والغاء السياسات المرتبطة بالتخطيط المركزي والمتمثلة بتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي ، وفسح المجال أمام القطاع الخاص لكي يحل محل القطاع العام ، وتقليل العجز في موازنة الحكومة من خلال ربط النفقات بالايرادات.

وبالرغم من الاثار التي تعكسها حالياً على مستوى حياة المواطن الا اننا نرى ضرورة تعميق هذا الاتجاه بما يقلل من هذا الهدر وتوجيهها نحو بناء صناعات استراتيجية حيث أصبح الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة وحيوية لها واعتماد نوع من سياسة ترشيد الاستهلاك.

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟
"الواقع وآفاق المستقبل"

المبحث الخامس / العوامل الرئيسية لبروز الازمة وطرق معالجتها وافاق المستقبل

المطلب الأول/ أهم العوامل الرئيسية لبروز الازمة واستمرارها

أولاً : التفاوت الكبير بين الانتاج المحلي والاستهلاك المحلي

فقد تراجع اجمالي انتاج المشتقات النفطية بنسبة (10,2%) بين عامي 2001 و 2005 ولم تستطع المصافي العراقية الوصول بانتاجها إلى انتاج عام 2001 البالغ نحو (532) الف ب/ي . مقابل ذلك ، ارتفع الاستملاك المحلي بنسبة (8,6%) بين العامين المذكورين.

والعوامل التي أدت إلى هذا التراجع هي[15]:-

1- قدم تكنولوجيا المصافي العراقية ، وصغر حجمها ، فأغلب المصافي العراقية هي من سبعينيات القرن الماضي والدورة من خمسينياته.
2- اعمال التخريب التي طالت انابيب نقل النفط والغاز إلى المصافي ولاسيما مصفى الدورة . وهذه الانابيب تتعرض للتخريب المستمر ، ففي عام 2005 حصلت (265) عملية تخريب على انابيب النفط.
3- لا يحرص الشعب العراقي عموماً على ترشيد استهلاك المنتجات النفطية ولاسيما عندما تكون رخيصة الثمن كما هو حال البنزين قبل ارتفاع اسعاره. إضافة إلى التوليد الموقعي للكهرباء لتلبية حاجة المواطنين ولاسيما في الصيف الطويل.
4- ضعف الصيانة في المصافي العراقية ونقص الادوات والاجهزة ، بالرغم من أن المصافي تعمل لمدة (24) ساعة دون توقف لم يجر عليها صيانة متكاملة ودورية.
5- تفشي ظاهرة تهريب المنتجات النفطية إلى دول الجوار ، ومن أسبابها :-
أ- تدني الاسعار مقارنة بأسعار الدول المجاورة.
ب- تردي الوضع الامني ، وعدم احكام الحدود.
ت- قدم الاساليب الادارية والمالية والتجارية المستخدمة في عملية تداول وتوزيع المنتجات.
ث- الفساد المالي والاداري والامني.
ج- غياب الحس الوطني عند كثير من المواطنين ، فعندما يمر البلد في ازمة على المواطنين أن يتعاونوا ويتكاتفوا لحماية اقتصاد بلدهم وليس العكس.

ثانياً : العوامل الفنية :-

يمكن أن نؤكد على أهم العوامل الفنية وهي[16]:

1- نقص الخزين في مستودعات الخزن ، ومن المؤكد أن نقص الخزين يؤدي إلى ازمة مادام الانتاج لا يجاري الاستهلاك.
2- تردي كفاءة نقل المشتقات ، يفاقم الازمة ، مما يؤدي إلى عدم إيصال تلك المشتقات إلى محطات وساحات التوزيع بالسرعة والسهولة ودون التلكوء.
3- ضعف تنظيم عمليات تجهيز المواطنين (الدور الانتهازي لبعض العاملين في منافذ التوزيع).
4- المواطن يشعر بالخوف عند وجود شحة في بعض المنتجات النفطية ، فيضطره إلى التخزين في سيارته وبيته لعدم ثقته بقدرة السلطات الحكومية على الحلول الناجعة للازمة.

ثالثا : الأسباب الإدارية

لقد أوضح تقرير المفتش العام لوزارة النفط ، الكثير من السلبيات التي تتعلق بالجوانب الادارية أدت إلى استمرار الازمة وظهورها بين الحين والآخر[17]

1- عدم تنفيذ مشاريع التطوير لأغلب المنافذ التوزيعية ، وذلك لعائدية الاراضي المشيدة عليها المنافذ إلى جهات حكومية اخرى غير وزارة النفط.
2- عدم انشاء محطات جديدة متكاملة تلبي حاجة المواطنين من المشتقات النفطية.
3- كثرة العطلات في معدات المحطات بسبب قدم العمر التشغيلي لها.
4- قلة المنافذ التجهيزية الحكومية لتوزيع زيت الغاز ولاسيما ضمن مراكز محافظة بغداد.
5- وجود تدخلات من جهات خارجية غير رسمية في بعض المناطق التوزيعية والتي تعيق عملها.
6- استمرار ظهور الفروقات الناتجة عن نقص الحمولات الواردة ، الناتجة من عدم قراءة (عصا ذرعة) التحميل ، وكذلك التلاعب من قبل السواق.
7- عدم الجدية في تنفيذ جميع الاجراءات بحق بعض المنافذ التوزيعية الاهلية المخالفة لبنود العقد ، ولاسيما عند وصول العقوبة إلى فسخ عقد الخدمة.
8- وجود مستثمرين أو أقاربهم من الدرجة الاولى ، لديهم عدة منافذ توزيعية ، حيث تتميز هذه المنافذ بكثرة المخالفات.
9- ظهور ظواهر سلبية مثل المحطات المتنقلة ولاسيما في كركوك والسوق الموازية والبيع فوق التسعيرة الرسمية بسبب تردي الوضع الامني لاسيما في بعض المحافظات ، وضعف الرقابة والاجراءات القانونية والتلكوء في تنفيذها ، وجشع بعض اصحاب هذه المحطات.

المطلب الثاني/ طرق المعالجة وآفاق المستقبل

ان اختلال العلاقة بين عرض وطلب المشتقات النفطية أصبح ظاهرة تظهر بين الحين والاخر ، لتقلق المواطن ، فالعجز في منتجي البنزين والغاز السائل ، الذي وصل إلى (2519) الف متر مكعب من مادة البنزين ، والغاز السائل (472) الف طن في عام 2010 ، باتت الحكومة لا تقوى على سدها عن طريق الانتاج المحلي ، وانما اعتمدت على الاستيراد كوسيلة ، لامناص منها ، للحد من هذه الازمة ، والذي يكلف ميزانية الحكومة أموالاً طائلة سنوياً ، وهي بأمس الحاجة اليها لاعادة اعمار العراق.

ان مفتاح الحل الاولي للازمة ، زيادة الطاقات الانتاجية الحالية والمستقبلية عن طريق وضع خطة قصيرة ومتوسطة الاجل ، قادرة على استيعاب الطلب المتزايد من تلك المشتقات ، وخلق فائض لتصديره الى الخارج ، وتحسين نوعية المنتجات وصولاً إلى المواصفات الدولية المعتمدة . مع التركيز على زيادة تلك الطاقات بما لا يقل عن النصف . وتعزيز الطاقات الخزنية لتأمين خزين يعادل استهلاك لا يقل عن شهر لمنتجات البنزين والكاز اويل والغاز السائل ، ولمدة لا تقل عن شهرين للنفط الابيض ذات الطلب الموسمي مع محاولة استكمال مشاريع التصفية المخطط لها من قبل وزارة النفط.

لذلك عهدت وزارة النفط على وضع خطة تمتد لغاية عام 2016 لتطوير الصناعة التحويلية النفطية ، بالاتفاق مع شركات أجنبية لانشاء أربع مصافي استثمارية كبيرة ، تنفيذاً لاحكام قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2007 . والجدول (7) يبين المصافي المخططة وطاقاتها الإنتاجية والاستثمارات المطلوبة.

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟

"الواقع وآفاق المستقبل"

جدول (7)

المصافي المخططة وطاقاتها الانتاجية والاستثمارات المطلوبة

اسم المصفى	الطاقات الإنتاجية (ألف ب/اي)	الاستثمارات المطلوبة (مليار دولار)	المخططات والتصاميم النهائية التي وضعتها الشركات
الناصرية	300	8	Foster wheeler
كركوك	150	5	Shaw Grop
العمارة	150	5	Shaw Grop
كربلاء	140	5	Technip
المجموع	740	23	

Source : Middle East Economic Survey, 2010, p24 .

وقد روعي في تصميم هذه المصافي احدث التقانة النفطية ، وستحول العراق من بلد منتج ومستورد لبعض المشتقات النفطية إلى بلد مصدر لهذه المنتجات اذا تحولت تلك الخطط إلى واقع . وتقوم هذه الشركات وعن طريق التنفيذ المباشر لانجاز هذه المشاريع وبمدة زمنية لا تتجاوز عام 2016 . وقد قدرت الاستثمارات الاجمالية المطلوبة لانجاز تلك المشاريع نحو (23) مليار دولار.

وتم بالفعل ، التعاقد بين وزارة النفط وشركة (Technip) الايطالية في تموز 2011 لاكمال المشروع والذي ينتج المشتقات البيضاء ، أي النفوط الخفيفة فقط ، أما المصافي الاخريات فيتم التعاقد الاولي معها في بداية العام 2012[18].

وبذلك ستزداد الطاقات الانتاجية التصميمية من (710) الف ب/اي عام 2010 إلى (1450) م ب/اي عام 2016 بعد اضافة طاقة المصافي الاربعة البالغة (740) الف ب/اي. اضافة إلى تطوير بعض مصافي التكرير الحالية ، لتحسين نوعية المنتجات ، بما يلائم المواصفات العالمية ، وذلك باضافة (ست) وحدات تحسين البنزين بطاقة كلية قدرها (50) الف ب/اي ، موزعة على كل من مصفى الدورة ومصفى البصرة ، وبعض المصافي الصغيرة ، واضافة ثلاث وحدات ازمرة بطاقة كلية قدرها (40) الف ب/اي موزعة في مراكز التصفية الكبرى القائمة ، وذلك لانتاج الكازولين الخالي من الرصاص . وست وحدات هدرجة زيت الغاز بطاقة كلية قدرها (100) الف ب/اي موزعة على جميع المصافي ، من ضمنها المصافي الصغيرة بهدف انتاج زيت الغاز ذو المحتوى كبرينتي لا يتجاوز عشرة جزء من المليون . فضلا عن انشاء وحدات تحويلية لوحدات التكسير بالعامل المساعد (FCC) في المصافي الكبيرة وذلك لزيادة استثمار البرميل الواحد من النفط الخام واستيعاب الفائض من زيت الوقود في تلك المصافي[19].

ولكن هل مشكلة ازمة المشتقات النفطية هي شحة الانتاج المحلي وزيادة الاستهلاك المحلي والاستيراد من الخارج لتلبية الطلب الداخلي المتنامي ، ولاسيما على البنزين ؟ أم أن الازمة متشعبة ، وهناك مصالح داخلية وخارجية ، ومشاكل كثيرة ومتنوعة ادارية وامنية تتحمل اعباءها اطراف عديدة منها وزارة النفط التي تتحمل العبء الاكبر.؟

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟

"الواقع وآفاق المستقبل"

ان دراسة الظاهرة ما بعد الاحتلال الامريكي تظهر بان ما ينتج ويستورد من المنتجات الرئيسية يفوق الاستهلاك المحلي . ومع ذلك توجد ازمة هنا وهناك . فمثلاً ما تم استيراده من مادة البنزين بلغ (20) م طن سنوي أثناء المدة (2005-2008) . أي ما يعادل (4) م طن سنوي ، ومما اضيف اليه من الانتاج المحلي ، المفروض يسد الحاجة ، لكن مع ذلك ، كانت هناك شحة متكررة ، وطوابير السيارات التي تنتظر دورها في التزود بالوقود ، وتذمر وانزعاج المواطنين من تلك الحالة . ولكن في عام 2010 يتم توزيع (15) مليون طن سنوي ، ولا توجد شحة في مادة البنزين[20].

اذاً الازمة متعددة الجوانب والوجوه ، وليس ترتبط بالانتاج والاستهلاك المحلي لتلك المنتجات الرئيسية فقط. فالازمة تجدد بتفشي الفساد الاداري والمالي والامني ، وبتهريب المنتجات إلى خارج الحدود، وبعدم وصول المنتجات إلى المستهلك النهائي المحلي لعدم توفر منافذ تسويقية كفوءة وحريصة وأمينة ، قادرة على الاضطلاع بهذه المهمة ، مع مراقبة واشراف وزارة النفط كما أن عدد محطات التعبئة لم تعد تتناسب مع زيادة السكان وتوسع المدن . بالرغم من تضاعفها بين عامي 2005 و 2010 ووصولهما إلى نحو (800) محطة في مختلف ارجاء العراق ، أغلبها تحت ادارة القطاع الخاص . وهي غير حضارية ، وتفتقر إلى الخدمات المقدمة إلى المواطن مثل (غسل السيارات ، وكافتريا ، وسوبر ماركت صغير) ، كما نطمح الوصول إلى خدمات متميزة لهذه المحطات مثل خدمة التجهيز إلى المنازل ، واعتماد الاساليب الحديثة في التزود بالمنتوج ولاسيما استخدام البطاقة الذكية.

كما أن مشكلة الوضع الامني غير المستقر نسبياً ، والذي يعرقل وصول السيارات الحوضية التي تنقل المشتقات النفطية إلى محطات تعبئة الوقود ، في أوقاتها المناسبة ، كذلك وجود الصبات الكونكريتية التي قطعت اوصال المدن ، والمفارز أو السيطرات العسكرية التي تقطع الشوارع على حين غره ، وتحد من دخول تلك السيارات ، كلها لها تأثير كبير ومباشر على شحة بعض المشتقات في هذه المحافظة أو تلك . وكما حصل في ازمة البنزين في الديوانية والنفط الابيض والبنزين في الفلوجة خلال الاشهر الماضية . لذلك فان المعالجات الادارية التي تزامن زيادة الطاقات الانتاجية ، اضحت ضرورة ملحة للقضاء ، إلى الأبد، على ازمة تلك المشتقات وهي :- [21]

1- من الضروري أن تركز الحكومة نشاطها على التخطيط للمواصفات والسيطرة النوعية والسلامة الصناعية.
2- التخلي التدريجي للحكومة من نشاط التوزيع وفق خطة مدروسة ، واعطاء فرصة إلى القطاع الخاص ليأخذ زمام المبادرة مع ضرورة الاشراف والمراقبة الحكومية.
3- اعتماد الاساليب الحديثة في ادارة منافذ التوزيع ، وان تتولاها شركات مسؤولة يتم الاشراف عليها من قبل الرقابة المالية.
4- اناطة دور متزايد للقطاع الخاص في النقل والخزن وغيرها وصولاً إلى الاستلام الكامل لمسؤولية التوزيع خلال مدة اربع أو خمسة سنوات قادمة.
5- السيطرة على الحدود واتخاذ الاجراءات الرادعة لمنع التهريب الى الخارج .

المشتقات النفطية في العراق ظواهر متجددة أم أزمات عابرة ؟

"الواقع وآفاق المستقبل"

الاستنتاجات

1- ان شحة المشتقات النفطية ، أزمة متعددة الجوانب والوجوه ، وترتبط ببعض الاجندات الداخلية والخارجية . وهي ليس متعلقة بزيادة الاستهلاك المحلي عن الانتاج فقط ، وانما ترتبط بمشاكل ادارية وامنية معقدة.

2- ان الحكومة المركزية لم تفرض سيطرتها الكاملة على منافذها الحدودية ، لمنع تهريب المنتجات النفطية ، كما أن قوة حماية انابيب تغذية مصافي النفط من الاعمال الارهابية ليس بالكفاءة والمعدات المتطورة لحماية تلك الانابيب.

3- نظراً لقدم التقنية التي تستخدمها مصافي التكرير في العراق ، لازال البنزين يعامل _من اجل تحسينه_ بالرصاص ، وهو مادة سامة ، ولا زالت السيارات تنفث سمومها في شوارع المدن العراقية وتلوث البيئة.
ان التقنية الحديثة قادرة على معالجة النفط الاسود الفائض عن الحاجة وتحويله إلى المنتجات خفيفة يصرف على استيرادها من الخارج ملايين الدولارات سنوياً .

التوصيات

1- على وزارة النفط بالذات ، دراسة كافة الجوانب المتعلقة بالازمة وكيفية تكرارها بين الحين والآخر . والحد منها عن طريق زيادة طاقة التصفية لتصل إلى (1,5) م ب/ي ، وذلك باكمال وانجاز مشاريع المصافي الاستمارية التي تم التعاقد الاولي مع شركات اجنبية عن طريق التنفيذ المباشر لزيادة الانتاج بكميات تفوق الحاجة المحلية وتصدير الفائض إلى الخارج أسوة بالدول المجاورة. وتحسين نوعية المنتجات للحفاظ على البيئة وتوسيع وتحديث المصافي الكبيرة القائمة حالياً.

2- فيما يتعلق بمنافذ التسويق المحلي فيمكن التخلي عنها بشكل تدريجي مدروس إلى القطاع الخاص العراقي أو الاجنبي مع مشاركة عراقية من خلال شركات تعمل بقانون تصفية النفط الخام المرقم (64) لسنة 2007 . مع ضرورة تشديد الرقابة على المنافذ التوزيعية.

3- من الضروري أن تكون محطات تعبئة الوقود حضارية ، متطورة ، تعتمد على الاساليب الحديثةفي التزود بالمنتوج ، ولاسيما استعمال البطاقة الذكية.

4- ان هيبة الحكومة تتجلى بفرض سيادتها الكاملة على اراضيها ، وبالتالي يمكن الحد نهائياً من تهريب المنتجات النفطية اضافة إلى دعم الحكومة لافواج الحرس الوطني بتقنية متطورة وتزويدها بطائرات سمتية لوضع حل لمعالجة الكلف العالية التي ذهبت هدراً نتيجة اعمال تخريب وتدمير الأنابيب الناقلة للنفط الخام والمغذية للمصافي.

5- انسحاب الحكومة من اعمال منافذ التوزيع وتحويلها بشكل تدريجي إلى القطاع الخاص . مع مراقبة ذلك من قبل وزارة النفط وديوان الرقابة المالية.

الهوامش والمصادر

1. Opec , annual statistical , bulletin , 2010-2011 , p43 .

2- د. عمر هشام محمد ، واقع الصناعة النفطية في العراق ومتطلبات المستقبل ، مجلة دراسات اقتصادية ، السنة / 7 ، العدد / 20 ، ايار 2008 ، ص11.
3- وزارة المالية ، دائرة الموازنة ، الموازنة الفدرالية للعراق لعام 2007 ، ص11.
4- المحلل الاقتصادي لمجلة الحوار ، اصلاح دعم اسعار الوقود في العراق ، مجلة الحوار ، العدد /2 آب 2005 ، ص13.
5- وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، تقرير الشفافية الثاني ، تهريب النفط الخام والمنتجات النفطية، التقرير السنوي لعام 2005 ، ص14.
6- من استخراج الباحث بالاعتماد على : وزارة النفط الدائرة الاقتصادية ، شعبة البحوث ، تموز 2010.
7- اعلن وزير النفط حسين الشهرستاني في 2010/10/4 ارتفاع الاحتياطات النفطية العراقية بعد جولات التراخيص وفي حقلي الرميلة والقرنة فقط . وفي 2010/10/11 اعلنت ايران زيادة احتياطاتها النفطية إلى (150) مليار برميل.
8- وزارة النفط ، الدائرة الاقتصادية ، الشعبة الفنية ، 2009.
9- د. كمال البصري ، اصلاح اسعار المشتقات النفطية لمصلحة من ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، العدد /7 ك1 2005 ، ص6.
10- قناة الحرة العراق ، برنامج مدارات عن نفط العراق ، لقاء مع وزير النفط السابق واللاحق في 2010/1/25.
11- د. يوسف محمود ، وآخرون ، دعم المشتقات النفطية في سوريا ، واقع وآفاق ، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث ، المجلد /28 ، العدد /3 ، 2006 ، ص179.
12- د. كمال البصرة ، مصدر سابق ذكره ، ص807.
13- المصدر السابق ، ص7.
14- عصام الجلبي ، صناعة النفط والسياسة النفطية في العراق ، في برنامج مستقبل العراق بعد انتهاء الاحتلال ، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2005 ، ص36.
15- ثامر الغضبان ، من اجل اصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق ، مجلة العراق للاصلاح الاقتصادي ، العدد /7 ك1 2005 ، ص18-19.
16- المصدر السابق ، ص19.
17- وزارة النفط ، مكتب المفتش العام ، التقرير السنوي لعام 2010 ، ص.
18- د. حسين الشهرستاني ، مشروع مجلس الوزارء ، جملة 100 يوم ، 2011/6/6.
19- جمهورية العراق ، الورقة القطرية ، مؤتمر الطاقة العربي الثامن ، عمان ، ايار 2006 ، ص24.
20- قناة الحرة العراق ، مصدر سابق ذكره.
21- ثامر القضبان ، مصدر سابق ذكره ، ص29-30.
22- Iraq energy data, statisties and Analysis-oil, gas, electricity, coal. http :// www.eia.gov,10/01/2011
23- http :// www.rice.edu/pyblications/jaffa.bdf.
24- OPEC,Annual statistical Bulletin,2006.
25- OPEC,Annual statistical Bulletin,2010.
26- Middle East Economic Survery, 2010.